المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

19/08/2015

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص يطالبون بمعالجة ملفاتهم المصنفة خارج الأجل

■ فتن العفاني

دخل مجموعة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، المعتصمين منذ أشهر أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ أول أمس الاثنين، في اعتصام مفتوح، مطالبين، بإصدار قرار بإدماجهم الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والقانونية لمن لا يتوفرون عليها.

وأفاد مصدر من داخل المعتصمين أن «الاحتجاجات السلمية التي انطلقت منذ ما يناهز 4سنوات، توزعت بين الاعتصام والإضراب عن الطعام دون أن يتم التجاوب معها من قبل مسؤولي المجلس الذي فوض له متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة»، مشددا على «ضرورة إعادة النظر في ملفات مجموع الضحايا الذين كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد اعتبرت أنهم قدموها خارج الأجل، أو صدر لفائدتهم مقرر تحكيمي دون أن يتضمن توصية بالإدماج وكذا أولئك الذين رفضت الهيئة ملفاتهم».

وذكر المعتقلون ضحايا القمع السياسي خلال سنوات الرصاص، الأعضاء حاليا بالمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف أنهم ما فتئوا يؤكدون أنهم لا يرغبون في الحصول على امتيازات، بل يطالبون فقط بتسوية أوضاعهم وعدم معاقبتهم بدعوى تقديمهم لملفاتهم خارج الآجال، خاصة وأن تسوية أوضاعهم سيشكل تعويضا لهم عما ضاع من سنوات عمرهم نتيجة الاعتقال التعسفي الذي اعترفت فيه الدولة بخطأ ارتكابه.

وأفاد مصدر من المجموعة أنهم ما فتئوا ينادون بالتسوية العاجلة للوضعية الإدارية والمالية للضحايا الذين طردوا من مناصبهم في الماضي بسبب الانتهاكات الجسيمة التي طالتهم، وذلك عبر إعمال قواعد الإنصاف والمساواة بين الضحايا، سواء الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية تضمنها التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، أو الذين تقدموا بطلبات التسوية للهيئة لكن اعتبرت ملفاتهم خارج الأجل.

يشار إلى أن المجموعة التي أطلقت حركتها الاحتجاجية الجديدة هاته، سبق أن نظمت العديد من الوقفات والاعتصامات أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، سواء في صيغته السابقة أو الحالية، مطالبين الجهات المعنية بالوفاء بتعهداتها والتزاماتها المتعلقة بالإدماج الاجتماعي، والتسوية الإدارية والمالية، بما يكفل لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الكرامة والإنصاف.

هذا وحملت المجموعة المسؤولية الكاملة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فيما يتعرض له الضحايا من استفزازات ومضايقات من طرف الأجهزة الأمنية، معلنة تشبثها بخيار الاستمرار في الاعتصام وخوض الإضراب المفتوح عن الطعام، كخطوة في مسار ما يعتبر، حسب المجموعة، معركة مشروعة من أجل حمل الدولة على التنفيذ الفوري لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية والقانونية لأوضاع أعضائها.

ذاكرة المعتقلات السرية

2

معتقل أكدز... عنف رمزي ومادي

جمع معتقلين من مختلف المشارب و32 شخصا قضوا داخله

قلعة مكونة، أكدز، ودار بريشة، والكوربيس، وغيرها من المعتقلات التي كانت سرية، عاش فيها المئات أو الآلاف من الأشخاص، معاناة حقيقية، وفيها ضاقوا طعم العذاب بكل نكهاته. جروح بعضهم لم تلتئم بعد، ومازالت إلى اليوم، غائرة كلما عادوا بذكرياتهم إلى الوراء. "كتاب الاعتقال والتقاسم: الفضاءات والذاكرة"، الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عن دار النشر "لاكروازي دي شومان"، يكشف خبايا 10 معتقلات، وتفاصيل بناياتها والأشخاص الذين كانوا "ضيوفا" فيها، إلى جانب مسار تحويل أغلبها، إلى سجون، في الوقت الذي كانت فيه عبارة عن قصور أو قصبات أو منازل، لتكون شاهدة على حصص من التعذيب النفسي والمعنوي. إزاحة الستار عن تلك المعتقلات، جاء حسب ما أكده المجلس في إطار برنامج مواكبة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة، في مجال الأرشيف والتاريخ والذاكرة، وهو البرنامج الممول من قبل الاتحاد الأوربي، الهادف إلى تعزيز مسار إرساء الديمقراطية وإعمال حقوق الإنسان بالمغرب.

إعداد: إيمان رضيف

تصوير:
جان ميشيل رويز/ سيسيل تريال

المادة الصحفية والصور منشورة باتفاق مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان

يقول الكتاب إن الواقف أمام مركز الاحتجاز أكدز يجد نفسه أمام إقامة قائدية بمفهومها الذي يحيل على الأبهة والجاه والنفوذ والثروة وجنون العظمة أيضا. وأوضح الكتاب أن الكلاوي انتهى من تشييد قصره الذي تحول إلى معتقل، خلال 1946، إلا أن جراح بنائه مازالت غائرة في نفوس أبناء المنطقة، ممن أجبروا على تعبئة سواعدهم وممتلكاتهم لإرضاء غرور قائد جشع. إنه قصر حسب وصف الكتاب، بكل ما تحمله الكلمة من معنى: تحفة معمارية تعتبر نشازا في وسط سكني بسيط وبئيس يحيط بها.

استأنفت البناية، بعد ثلاثين سنة من بنائها، نشاطها ووظيفتها باعتبارها مكانا للعنف الرمزي بالنسبة إلى الجوار والعنف المادي بالنسبة إلى قاطنيها، إذ أعيد تشغيلها ابتداء من 1976 مكانا للاحتجاز والعزل الأدمي، دون أن تكون مكانا سريا بالنسبة إلى سكان المنطقة، خاصة لمن يقطن قريبا منها. لم تكن رهبة المكان، حسب ما جاء في الكتاب، وحدها كافية لدفع السكان المجاورين لقصر الكلاوي بأكدز للتأي بأنفسهم عن تفاصيل ما كان يدور بداخله، بل سرت داخل هذه الأوساط القريبة من المكان، شائعة التخوين في حق المحتجزين لإبعاد أي تعاطف معهم. وسرت شائعة أخرى مفادها أنه يتم تقديم الملح والقطران للمحتجزين للتخلص منهم.

كان المحتجزون في معتقل أكدز مكدسين في زنازين، يقضون معظم حاجاتهم الإنسانية المسموح بها داخلها. المعاناة لم تقتصر على المحتجزين أو الجوار فحسب، بل طالت حتى بعض الحراس أيضا، بعد أن انضم خمسة أفراد من القوات المساعدة إليهم، صاروا رمزا عقابيا لكل من تسول له نفسه البوح بالسر.

وجاء في الكتاب أن الخوف تراكم وتحول إلى سادية وحقد وغل أفرغه الحراس تنكيلا بالمحتجزين، إذ تفيد شهادة أحد الضحايا أن يوم عيد الأضحى مثلا، كان أحد أعنف وأقسى أيام السنة بالنسبة إليهم، إذ كان يوم تعذيب وإهانة لما اعتبروا مسؤولين عن حرمان الحراس من قضاء يوم العيد بين ذويهم.

يتوزع القصر/ المعتقل، بين ساحتين كبيرتين وثلاثة أجنحة استعملت زنازين. واقتصر فراش المحتجزين على بطانية واحدة يطوي المحتج نصفها أربع أو خمس مرات ليتخذ منها فراشا ويترك النصف المتبقي غطاء. وكانت في البداية، حسب إفادة أحد المحتجزين السابقين بلون العلم الفرنسي. وأفاد الكتاب أن قصر الكلاوي، استعمل مركزا للاحتجاز منذ يناير 1976، تاريخ نقل من بقي على قيد الحياة من المجموعة المعتقلة على اثر أحداث 1973 إليه من مركز تاكونيت، وبينهم امرأة.

واستمر احتجازهم إلى غاية 9 غشت 1977. تو في منهم خلال فترة الاحتجاز خمسة أشخاص، وأفرج عمن تبقى من هذه المجموعة. كما التحق بها نزلاء من مشارب مختلفة، منهم المتحدرون من الأقاليم الجنوبية، وهم الأغلبية سواء من نقلوا إليه من مخافر الشرطة أكادير، أو من درب مولاي الشريف، وبينهم نساء، وتم إيداعهم بمركز أكدز على دفعات.

ويضم الكتاب، شهادة لمحتجز سابق بكل من أكدز وقلعة مكونة يدعى محمد الرحوي، مؤكدا أن الظروف بأكدز أفظع بالنظر للصرامة في التعامل وتضييق هامش الفسحة، خاصة قساوة الطبيعة مع شروط تغذية سيئة، إلى جانب انعدام التدفئة، وقلة الاستفادة من أشعة الشمس والتهوية. وأوضح المحتجز، أن سر الموت السريع بأكدز خلال 1976 بالإضافة إلى سوء التغذية وقلتها، الأواني الصدئة التي كان يقدم فيها الأكل، والضرب والتعذيب والتعنيف الجسدي بمختلف الأدوات وفي أي وقت ولحظة وأخطر هذه الأسباب يتمثل في استشراء داء السل في صفوف المحتجزين نتيجة الرطوبة وقلة التهوية والشمس بالمكان والبرودة التي قد تصل خلال الشتاء إلى أقل من ثلاث درجات تحت الصفر. وتابع الرجل "شاهدنا بأم أعيننا، في هذا المكان الموحش، الموت وهو ينتقي ضحاياه تباعا، كما عايشنا ما لا رأته عين ولا سمعته أذن من أنواع الحشرات وألوانها التي قد تبدأ بالصراصير البنفسجية ولا تنتهي بالقمل الأخضر".

وحسب الكتاب دائما، فقد بلغ عدد الذين قضوا بالمركز 32 شخصا، وهو رقم يستدعي الملاحظة والمقارنة، مؤكدا أن قبور المتوفين، تتوزع بين موقعين للدفن داخل مقبرة عمومية، ضم المكان الأول 21 قبرا والثاني 11. وما يلفت الانتباه أن أغلب المتوفين قضوا نحبهم بين 1976 و1977 بسبب عدم القدرة على التأقلم مع قساوة الطبيعة وظروف الاحتجاز. أما الذين ظلوا على قيد الحياة، فتم ترحيلهم إلى قلعة مكونة يوم 23 اكتوبر 1980. وتختلف الروايات حول أسباب هذا الترحيل بين واحدة تزعم أنها كانت بسبب رسومات عثر عليها الحراس تضم تصميما للمركز، وأخرى تعتزم أن السبب يعود إلى تسريبات بوجود المركز الذي لم يعد سريا، أو تربط قرار الترحيل وبتوغل عناصر من مقاتلي جبهة البوليساريو إلى منطقة محاميد الغزلان غير بعيد عن مركز أكدز.

فناء المعتقل

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأبناؤهم يحتجون أمام مجلس اليزمي

3/ 23299

الرباط: امراني علوي الزهيد

يخوض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، إضرابا مفتوحا عن الطعام في خطوة تصعيدية، ابتداء من يوم أمس الاثنين 17 غشت الجاري، أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.

وأكد أحمد النجمي عضو التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، ل «العلم» أن تداعيات هذا الاعتصام يتحمل مسؤوليته المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أكد أن الشكل التصعيدي الذي تخوضه التنسيقية ستتلوه أشكال أخرى متعددة ومتنوعة، إذا لم يتم التجاوب مع مطالب الضحايا موضحا أن ملفات الإنصاف المصنفة وضعت تعسفا خارج الآجال و تصحيح الأخطاء الواردة في المقررات التحكيمية ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي التي منحت للبعض من ذوي الحقوق في حين أقصت آخرين بالإضافة المطالب الأخرى العادلة و المشروعة.

وأضاف النجمي أن دخول التنسيقية في شكل تصعيدي من خلال الإضراب المفتوح عن الطعام، جاء بعد سلسلة من الوقفات والاحتجاجات والمراسلات لكل من رئيس الحكومة والأمانة العامة و وزارة الداخلية ومجلس البرلمان ومجلس المستشارين و الهيأة السياسية و الأمناء العامين للأحزاب السياسية و الهيأة الحقوقية وكل ماله صلة بالشأن الحقوقي بالمغرب.

و أعرب عن أسفه الشديد للامبالاة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكونه يشتغل على ملفات جزئية لا ترقى مستوى تخصصه الذي هو حماية كرامة وحقوق المواطنين طبقا للفصل 161من الدستور. وانتقد بعض الهيأة الحقوقية، واتهمها بالتخاذل وقال «إنها لم تضغط بالشكل الكافي على الجهات المسؤولة و تمارس الميز في المجال النضالي الحقوقي»، إضافة للدوائر الحكومية المسؤولة، التي تشتغل بانتقائية .

وفي السياق ذاته، أكد عاطف العوني المنسق الوطني لمعتصم الكرامة، أن هذا الإضراب يأتي كخطوة تصعيدية، إزاء التجاهل و اللامبالاة و عدم تجاوب الجهات المعنية مع مطالبهم، رغم المراسلات المتكررة والإضرابات و الإعتصامات خلال سنوات2011 و2012 و2013 أمام المجلس الوطني سابقا بباحة الشهداء، التي حسب عاطف لم تسفر عن أي نتيجة، وهو ما دفعهم منذ21 يناير 2015 إلى خوض اعتصام أخر، أعلنت عنه التنسيقية على الصعيد الوطني أمام المقر الجديد لمجلس حقوق الإنسان، لنظر في الملفات المصنفة خارج الآجال و التي لم يشملها التعويض المادي ولا الإدماج الاجتماعي كما أن بعض الضحايا الذين توصلوا بالتعويض ولم يتم إدماجهم على الإطلاق.

وأضاف العوني أن التنسيقية سعت إلى وضع الملف المطلبي، لدى كل القطاعات الحكومية لحل هذه المعضلة ، لكن عدم التجاوب و التجاهل و اللامبالاة كانت جوابا مشتركا بين هذه القطاعات، موضحا: «لكن إلى حد الساعة لم يستجيبوا لمطالبنا ولم يعيروا أي اهتمام، دائما نجد اللامبالاة والتسويف « .

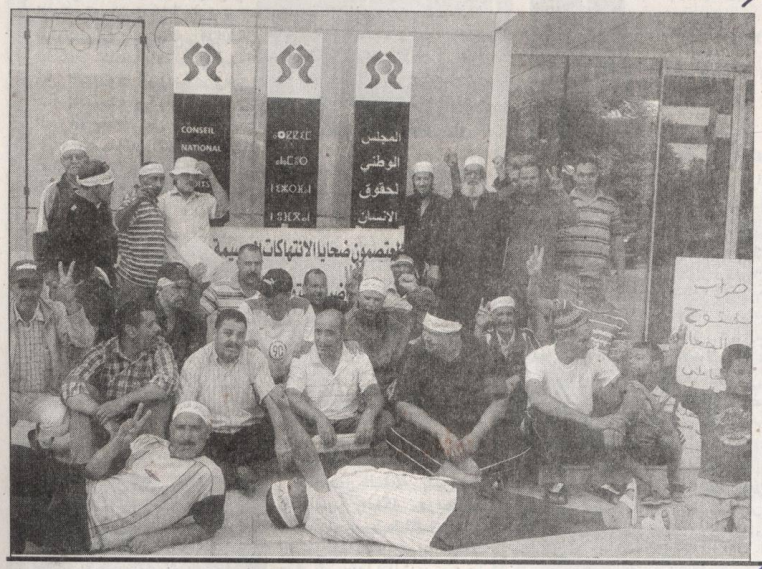

يعلن المركز المغربي للدراسات والتكوين والاتصال لعموم

ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وأبنائهم يحتجون أمام مجلس اليزمي

امراني علوي الزهيد

يخوض ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، إضرابا مفتوحا عن الطعام في خطوة تصعيدية، ابتداء من يوم أمس الاثنين 17 غشت الجاري، **أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط.**

وأكد أحمد النجمي عضو التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، ل "العلم" أن تداعيات هذا الاعتصام يتحمل مسؤوليته المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كما أكد أن الشكل ألتصعيدي الذي تخوضه التنسيقية ستتلوه أشكال أخرى متعددة ومتنوعة, إذا لم يتم التجاوب مع مطالب الضحايا موضحا أن ملفات الإنصاف المصنفة وضعت تعسفا خارج الآجال و تصحيح الأخطاء الواردة في المقررات التحكيمية ذات الصلة بالإدماج الاجتماعي التي منحت للبعض من ذوي الحقوق في حين أقصت آخرين بالإضافة المطالب الأخرى العادلة و المشروعة.

وأضاف النجمي أن دخول التنسيقية في شكل تصعيدي من خلال الإضراب المفتوح عن الطعام، جاء بعد سلسلة من الوقفات والاحتجاجات والمراسلات لكل من رئيس الحكومة والأمانة العامة و وزارة الداخلية ومجلس البرلمان ومجلس المستشارين و الهيأة السياسية و الأمناء العامين للأحزاب السياسية و الهيأة الحقوقية وكل ماله صلة بالشأن الحقوقي بالمغرب.

و أعرب عن أسفه الشديد للامبالاة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكونه يشتغل على ملفات جزئية لا ترقى مستوى تخصصه الذي هو حماية كرامة وحقوق المواطنين طبقا للفصل 161من الدستور. وانتقد بعض الهيأة الحقوقية, واتهمها بالتخاذل وقال "إنها لم تضغط بالشكل الكافي على الجهات المسؤولة و تمارس الميز في المجال النضالي الحقوقي"، إضافة للدوائر الحكومية المسؤولة، التي تشتغل بانتقائية .

وفي السياق ذاته، أكد عاطف ألعوني المنسق الوطني لمعتصم الكرامة، أن هذا الإضراب يأتي كخطوة تصعيدية، إزاء التجاهل و اللامبالاة و عدم تجاوب الجهات المعنية مع مطالبهم، رغم المراسلات المتكررة والإضرابات و الإعتصامات خلال سنوات2011 و2012 و2013 أمام المجلس الوطني سابقا بساحة الشهداء، التي حسب عاطف لم تسفر عن أي نتيجة, وهو ما دفعهم منذ21 يناير 2015 إلى خوض اعتصام أخر، أعلنت عنه النسيقية على الصعيد الوطني أمام المقر الجديد لمجلس حقوق الإنسان، لنظر في الملفات المصنفة خارج الآجال و التي لم يشملها التعويض المادي ولا الإدماج الاجتماعي كما أن بعض الضحايا الذين توصلوا بالتعويض ولم يتم إدماجهم على الإطلاق.

وأضاف العوني أن التنسيقية سعت إلى وضع الملف المطلبي، لدى كل القطاعات الحكومية لحل هذه المعضلة ، لكن عدم التجاوب و التجاهل و اللامبالاة كانت جوابا مشتركا بين هذه القطاعات، موضحا: "لكن إلى حد الساعة لم يستجيبوا لمطالبنا ولم يعيرونا أي اهتمام، دائما نجد اللامبالاة والتسويف " .

http://www.maghress.com/alalam/70424

تحركات لفض اعتصام ضحايا انتهاكات سنوات الرصاص من امام مجلس اليزمي

قال محمد حقيقي المستشار الحقوقي للتنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أنه بعد سبعة أشهر من الإعتصام المفتوح أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان قرر ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام للمطالبة بحقوقهم المشروعة ابتداء من يوم الإثنين 17 غشت الجاري ، وفي صبيحة يومه الثلاثاء 18 غشت عرف معتصم الكرامة حركة مثيرة من طرف السلطات المحلية والقوة العمومية فبعد حوار مع عميد الشرطة المكلف بالمنطقة ، فوجيء المعتصمون المضربون عن الطعام بإنزال مستفز لقوات التدخل السريع.

و أوضح حقيقي "بصفتي مستشارا حقوقيا للتنسيقية الوطنية للضحايا أؤكد على توفر كل العناصر القانونية في النشاط الذي يقوم به الضحايا المعتصمين المضربين عن الطعام ، كما أؤكد على تعرضهم للتعسف في التعاطي مع ملفاتهم منذ 2011 وأنوه بمشروعية مطالبهم ، وأستغرب أن يكون المواطن في بلادي محروما من حقوقه وممنوعا من حقه في المطالبة بها ".

و زاد حقيقي "إن المعركة التي يخوضها الضحايا هي معركة مشروعة من أجل الكرامة وتحقيق المواطنة التي لا يمكن أن تتحقق في حالة المضربين عن الطعام إلا بمعالجة ملفاتهم المصنفة تعسفا خارج الأجل وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي، وأي محاولة لتكسير حركة الضحايا أو استفزازهم ومضايقتهم أو إجهاض معركتهم من جهة ، واي استمرار في سياسة التجاهل واللامبالاة من جهة أخرى ، سوف تضطرني إذا اقتضى الأمر إلى توسيع المعركة وسوف أختار ذلك مكرها لحماية حق الضحايا في المطالبة بحقوقهم وفي فضح الفساد الإداري والتعسف الذي مورس على هذه الشريحة من الضحايا وصولا إلى إنصافهم ورد الإعتبار إليهم" .

وحمل حقيقي مسؤولية ما قد يترتب عن أي تطور غير محسوب إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان

http://www.zoompresse.com/news7567.html

إنفجار لغم من مخلفات حرب الصحراء بالمسيد يخلف إصابات بليغة في طفل قاصر

علم لدى مصدر حقوقي أن لغما أرضيا من مخلفات حرب الصحراء ، انفجر في حدود الساعة 04 بعد الزوال بتاريخ 14 غشت ، مخلفا اصابات بطفل صحراوي يدعى " أمين الهيبة المحفوظ " البالغ من العمر 16 سنة، بحوالي كيلومترين غرب منطقة لمسيد (حوالي 70 كلم شرق مدينة طانطان).

و نقل الضحية في حدود الساعة 05 و 30 دقيقة مساء عبر سيارة الإسعاف إلى المستشفى الإقليمي الحسن الثاني بمدينة الطانطان ، حيث أزيل جزء من شظايا اللغم من رجله اليسرى قبل أن ينقل في حدود الساعة 09 و 30 دقيقة ليلا إلى إحدى المستشفيات بمدينة گليميم ، بعد استحالة إزالة الشظايا الأخرى المتبقية في رجله اليسرى.

و تعود أسباب الحادث إلى محاولة الضحية إشعال النار من أجل إعداد الشاي بالمنطقة المذكورة قبل أن يفاجأ بهذا الانفجار الذي أصيب على إثره على مستوى الرجل اليسرى .

و تبقى الإشارة إلى أن هذه المنطقة التي انفجر فيها اللغم الأرضي تعد من المناطق التي شهدت خلال السبعينيات و الثمانينات من القرن 20 مواجهات عسكرية بين البوليساريو و الجيش المغربي منذ 31 أكتوبر 1975 .

http://www.zoompresse.com/news7557.html

أزيد من ثلاثين شخصا يخوضون إضرابا مفتوحا عن الطعام في العاصمة الرباط

يخوض أزيد من ثلاثين مُعتصما أمام **مقر "المجلس الوطني لحقوق الانسان"** من "ضحايا" سنوات الرصاص"، منذ يوم الإثنين 17 غشت، إضرابا مفتوحا عن الطعام، بعد أن ظلوا معتصمين لأزيد من سبعة أشهر في نفس المكان دون استدعائهم لأي حوار بحسب النجيمي أحمد أحد "الضحايا".وعزت "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان" خطوتها التصعيدية إلى ما أسمته، في بيان توصل الموقع بنسخة منه، بـ"تجاهل السلطات واللامبالاتهم وعدم التجاوب مع مطالبهم العادلة والمشروعة، بالرغم من مراسلة الجهات المعنية".

ودعا المضربون "كافة الشرفاء والغيورين من جمعيات حقوقية وفعاليات إعلامية وطنية، للوقوف إلى جانب المضربين عن الطعام والمعتصمين لإنصافهم وتحقيق مطالبهم".

ووفقا للنجيمي فإن مطالبهم متعددة بحسب كل حالة، فهناك من يطالب بالتعويض المادي عن الأضرار التي نجمت عن "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان"، وهناك من يطالب بالإدماج الإجتماعي...

يشار إلى أن بين المضربين، بحسب النجيمي، أشخاص أعمارهم تصل إلى سبعين سنة بل وثمانين سنة لدى بعضهم، يضيف نفس المتحدث.

وأشار النجيمي إلى أن الحالة الصحية لبعض المضربين تدهورت ما ينذر بالأسوء في القادم من الأيام إذا لم تسارع السلطات إلى حل المشكل، مؤكدا على انهم لن يتراجعوا عن اضرابهم حتى تحقيق أهدافهم.

http://badil.info/%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%86-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D8%A7-%D9%8A%D8%AE%D9%88%D8%B6%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88/

أزيد من ثلاثين شخصا يخوضون إضرابا مفتوحا عن الطعام في العاصمة الرباط

يخوض أزيد من ثلاثين مُعتصما أمام **مقر "المجلس الوطني لحقوق الانسان"** من "ضحايا" سنوات الرصاص"، منذ يوم الإثنين 17 غشت، إضرابا مفتوحا عن الطعام، بعد أن ظلوا معتصمين لأزيد من سبعة أشهر في نفس المكان دون استدعائهم لأي حوار بحسب النجيمي أحمد أحد "الضحايا".وعزت "التنسيقية الوطنية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان" خطوتها التصعيدية إلى ما أسمته، في بيان توصل الموقع بنسخة منه، بـ"تجاهل السلطات واللامبالاتهم وعدم التجاوب مع مطالبهم العادلة والمشروعة، بالرغم من مراسلة الجهات المعنية".

ودعا المضربون "كافة الشرفاء والغيورين من جمعيات حقوقية وفعاليات إعلامية وطنية، للوقوف إلى جانب المضربين عن الطعام والمعتصمين لإنصافهم وتحقيق مطالبهم".

ووفقا للنجيمي فإن مطالبهم متعددة بحسب كل حالة، فهناك من يطالب بالتعويض المادي عن الأضرار التي نجمت عن "الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان"، وهناك من يطالب بالإدماج الإجتماعي...

يشار إلى أن بين المضربين، بحسب النجيمي، أشخاص أعمارهم تصل إلى سبعين سنة بل وثمانين سنة لدى بعضهم، يضيف نفس المتحدث.

وأشار النجيمي إلى أن الحالة الصحية لبعض المضربين تدهورت ما ينذر بالأسوء في القادم من الأيام إذا لم تسارع السلطات إلى حل المشكل، مؤكدا على انهم لن يتراجعوا عن اضرابهم حتى تحقيق أهدافهم.

http://badil.info/%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D9%8A%D9%86-%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D8%A7-%D9%8A%D8%AE%D9%88%D8%B6%D9%88%D9%86-%D8%A5%D8%B6%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7-%D9%85%D9%81%D8%AA%D9%88/

النص الكامل للمذكرة المطلبية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص

النص الكامل للمذكرة المطلبية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص

صدى نيوز . متابعة

توصلت صحيفة "صدى نيوز" بنسخة من النص الكامل للمذكرة المطلبية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص، المعتصمين أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ شهور، ننشرها هنا لأهميتها، وتعميما للفائدة .

نحن ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص المنضوون في إطار التنسيقية الوطنية التي أنشات بتاريخ 12 يونيو 2015 لتنظيم "اعتصام الكرامة" الذي شرعنا في تنفيذه ابتداء من21 يناير من السنة الجارية ،**أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ، نشعركم أن الضحايا المعتصمين يتكونون في أغلبهم من مجموعات الأحداث الإجتماعية التي شهدها المغرب خلال سنوات 1981 و1984 و1990 ، وارتكبت خلالها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، تراوحت ما بين القتل خارج نطاق القانون والإصابة بالرصاص التي خلفت عاهات مستديمة، إضافة إلى الإعتقال التعسفي والتعذيب.

وبعد إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة قصد الإشتغال على ماضي الإنتهاكات بالمغرب ، تم إقصاؤنا تعسفا بدعوى عدم تقديم طلباتنا داخل أجل لم نخبر به البثة ، كما أن البعض منا حرم من توصية الإدماج الإجتماعي.

وأمام هذا الحيف الذي لحقنا ، ما فتئنا ننبه هيئة المتابعة التي أنشأت لتنفيذ توصيات جبر الضرر بضرورة إعادة النظر لتصحيح الخلل في معالجة ملفاتنا على قاعدة الإنصاف والمساواة مع ضحايا آخرين من مجموعاتنا ، إلا أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهيئة المتابعة لم يلتفتا إلى نداءاتنا المتكررة ، بالرغم من أننا نفذنا أكثر من اعتصام أمام مقره بساحة الشهداء، وكان بعضها مصحوبا بإضراب عن الطعام .

وها نحن اليوم نخوض اعتصاما مفتوحا في الزمن و مفتوحا أيضا على كل الأشكال النضالية السلمية والقانونية أمام مقره الجديد بحي الرياض بالرباط ، من أجل مطالبته بمعالجة ملفاتنا المصنفة تعسفا خارج الأجل، وإصدار توصية الإدماج الإجتماعي للضحايا المعتصمين الذين حرموا منها .

إن القاسم المشترك بين الضحايا المعتصمين يتمثل في انتمائهم إلى مجموعات الأحداث الإجتماعية، إضافة إلى أنهم يعيشون هشاشة إجتماعية يحتاجون معها إلى التدخل من أجل إنصافهم وإدماجهم اجتماعيا إسوة بضحايا في مثل حالاتهم .

كما أن قواعد الإنصاف والمصالحة تقتضي قيام الدولة بالتعبئة التامة واستخدام كل وسائل الإعلام لتبليغ الضحايا بضرورة الإنخراط في عملية المصالحة و الإستفادة على مستحقاتها المتمثلة في جبر الضرر ، وهو ما لم يتم في حالة الضحايا المعتصمين ، حيث عمدت الهيئة إلى تصنيف ملفاتنا تعسفا خارج الأجل ، كما أن آخرين منا لم تراع ظروفهم الإجتماعية ومستواهم الثقافي وحرموا جراء ذلك من توصية الإدماج الإجتماعي بدعوى أنهم لم يشيروا في طلباتهم إلى ذلك ، في حين أن الشفافية تقتضي الإنفتاح على الضحية والإستماع إليه ورصد وضعيته الإجتماعية والتدخل لجبر ضرره على هذا الأساس .

ونظرا لإعتبارات لعل أهمها يتمثل في :

- أن من أهم قواعد المصالحة الوطنية التركيز على حقوق الضحايا حتى تنسجم هيئة الإنصاف والمصالحة مع اعتبارها بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف والمصالحة والتوجه نحو إقرار العدالة والنهوض بمقومات المصالحة.
- أن مقتضيات القانون الدولي تتضمن مبادئ ومعايير مهمة موزعة بين عدد من الصكوك العالمية والإقليمية ذات الصلة بحقوق الإنسان تتضمن مقتضيات صريحة تنص على حق ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في التعويض وجبر الضرر.
- أن الاجتهادات الفقهية والنظرية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان) وباقي اللجان المعنية. و الجهود السياسية المبذولة في إطار اللجنة المذكورة، أفضت إلى اعتماد وثيقة تتضمن المبادئ العامة والتوجيهية الأساسية المتعلقة بحق ضحايا خروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الانتصاف وجبر الضرر.
- تباين موضوع جبر الأضرار في تجارب لجان الحقيقة عبر العالم ، واعتماد هيئة الإنصاف والمصالحة على مقاربة جبر الضرر ، بتعاون مع خبراء المركز الدولي للعدالة الانتقالية، فيما يربطه بالحقيقة وكيفية مواجهة انتهاكات الماضي في إطار ما أصبح متعارفا عليه بالعدالة الانتقالية.
- أن مقاربة هيئة الإنصاف والمصالحة لجبر الأضرار، تستند إلى المبادئ والقواعد الأساسية التالية في مقدمتها العدل والإنصاف، و تكريم الضحايا ورد الاعتبار لهم، وتكريس الإحساس بالمواطنة.

تؤكد الإعتبارات المذكورة أعلاه أن المصالحة لها مستحقات من قبيل جبر الأضرار وهي المقاربة التي تبنتها هيئة الإنصاف والمصالحة ، وبالتالي أن الإنتهاك لا يسقط بالشرط الشكلي خصوصا إذا تم جبر أضرار ضحايا من نفس المجموعة، وانسجاما كذلك مع مقاربة الهيئة المستندة إلى مبادئ وقواعد الأساسية من بينها العدل والإنصاف، و تكريم الضحايا ورد الاعتبار لهم، وتكريس الإحساس بالمواطنة. فأين كل هذا من حالة الضحايا المعتصمين أمام المجلس الوطني منذ 21 يناير 2015 ؟.

- وحيث أن هيئة الإنصاف والمصالحة لم تتوسل كل الطرق لتبليغ الضحايا بورش المصالحة،
- وحيث أن الهيئة المذكورة صنفت ملفات المجموعات التي ينتمي إليها الضحايا المعتصمين داخل الإختصاص .
- وحيث أن واقعة تعرض الضحايا المعتصمين لإنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ،
- وحيث أن ضحايا من نفس المجموعات التي ينتمي لها المعتصمون قد تم تعويضهم ماديا وإدماجهم اجتماعيا .
- وحيث أن الهيئة لم تراع قواعد الإنصاف فحرمت بعض الضحايا من توصية الإدماج الإجتماعي في حين متعت بها آخرين بالرغم من عدم إشارتهم لها في طلباتهم ،
- وحيث أن الأمر في هذه الحالة يتعلق بإكمال مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان أكثر من الحاجة إلى قرار سياسي أو فتح آجال جديدة ،
- وحيث أن الهيئة خلال معالجة وتحليل بعض ملفات الضحايا ارتكبت بعض الأخطاء،

فإنه تأسيسا على الحيثيات المذكورة نطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان بما يلي :

- معالجة ملفات الضحايا المعتصمين المصنفة تعسفا خارج الأجل بما يضمن لهم حقوقهم إسوة بضحايا من مجموعاتهم ، كما يضمن لهم الحد الأدنى من العيش الكريم لمواجهة الإكراهات الإجتماعية ، ورد الاعتبار لهم، وتكريس الإحساس بالمواطنة.

– إصدار توصية الإدماج الإجتماعي للضحايا المعتصمين الذين حرموا منها ، لتحقيق مبدأ المساواة والإنصاف في التعامل مع ضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، دون تمييز أو تعسف .

– تصحيح الأخطاء الواردة في المقررات التحكيمية ذات الصلة بالإدماج الإجتماعي ، وتسليم شواهد الوفاة .

عن التنسيقية الوطنية لضحايا الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال سنوات الرصاص

المنسق الوطني : عاطف العوني

معتصم الكرامة من أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط

بتاريخ 02 يوليوز 2015

http://sadanews.ma/news.php?extend.2145.3

وفد من العيادة القانونية بالقدس يزور اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء – سطات في الفترة ما بين 18 و 27 غشت 2015 زيارة دراسية حول مسار العدالة الانتقالية بالمغرب لفائدة وفد من عيادة حقوق الإنسان بكلية الحقوق التابعة لجامعة القدس بفلسطين.

و تهدف هذه الزيارة إلى تنفيذ دراسة ميدانية من لدن الوفد الفلسطيني حول التجربة المغربية في مجال العدالة الانتقالية ومسار ترسيخ حقوق الإنسان بالمملكة بالإضافة إلى تبادل التجارب في ميدان العيادات القانونية.

ويشمل برنامج هذه الزيارة على الخصوص زيارة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدارالبيضاء . سطات والمجلس الوطني لحقوق الإنسان حيث سيتعرف الوفد الفلسطيني على مهام وصلاحيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية وكذا باقي المؤسسات الدستورية، بالإضافة إلى لقاءات مع خبراء وباحثين وفاعلين مدنيين في مجالي العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان.

كما يتضمن برنامج الزيارة عروضا وتكوينات حول آليات رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان إلى جانب تنظيم، يوم دراسي حول العيادات القانونية بهدف تبادل التجارب والخبرات بين عيادة حقوق الإنسان لجامعة القدس والعيادة القانونية بكلية العلوم والاقتصادية والقانونية والاجتماعية بجامعة الحسن الأول بسطات.

يذكر أن تجربة العيادات القانونية في كليات الحقوق ترتكز على نشر أساليب التعليم التفاعلي، من خلال العمل على صقل مهارات الطالب المهنية وتعزيز مهارات الاتصال مع المجتمع. كما ترمي إلى خدمة المجتمع من خلال تقديم التثقيف والوعي القانوني وتوظيف العلوم القانونية المختلفة لخدمة الفئات الهشة مثل المهاجرين والعمال وباقي الفئات المجتمعية. ويعمل الطالب في العيادة القانونية تحت توجيه و إشراف مباشر من عضو هيئة تدريس متخصص.

http://www.goud.ma/%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B4%D8%AD%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%B9-%D8%B9%D9%84%D9%8A-165917/

العيون : يوم دراسي حول التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة

أوصى السيد محمد سالم شرقاوي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، خلال اليوم الدراسي حول التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة، بعدم اعتبار مشروع التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة مناسباتيا، يأتي لحظة الحاجة في قضية معينة، بل يجب استحضار بعد الإعاقة في تمثلاتنا اليومية ومخططات العمل وإدراجها في البرامج السياسية والمجتمعية.

وأضاف السيد شرقاوي، أن **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة**، تحتضن وتدعم هذا المشروع الذي يلبي العديد من الحقوق المرتبطة بفئة الأشخاص ذوي إعاقة، والتي تحظى بحيز هام في برامج عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.

وثمن شرقاوي انخراط الفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في هذا المشروع، ودعاهم لبذل المزيد من المجهودات، لتفعيل هذا الورش الديمقراطي والإنساني، من أجل الارتقاء لمستوى المرحلة في ظل الترسانة الحقوقية الهامة سواء الوطنية أو الدولية.

وبدورها، عملت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة، مع جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، وجمعيات أخرى عاملة في مجال الإعاقة بالجهة، في عدة لقاءات على الخروج بتوصيات وبرامج عمل سيتم الاشتغال عليهاسواء على المدى البعيد أو القريب من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

ويأتي هذا اليوم الدراسي، الذي نظمته جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون، بشراكة مع التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبدعم من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون السمارة ومنظمة الإعاقة الدولية والجماعة القروية فم الواد، والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، يوم السبت 15 غشت 2015 بالعيون، بعد سلسلة من اللقاءات التواصلية والتشاورية والتحسيسية قامت بها الجمعية المنظمة، مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالعيون–السمارة والأحزاب السياسية والمنتخبون وجماعة فم الواد وعدد من الجمعيات المهتمة في إطار التحضير لمشروع التمكين السياسي للأشخاص في وضعية إعاقة.

ويروم هذا المشروع، كما ذكرت رئيسة جمعية مساندة الأشخاص المعاقين بالعيون إلى تعبئة الأحزاب السياسية وصانعي القرار، والترافع عن الأشخاص ذوي إعاقة من أجل تحقيق مواطنتهم ومشاركتهم في صناعة القرار السياسي، وإرساء حوار محلي لرصد الحواجز التي تحول دون المشاركة السياسية للأشخاص ذوي إعاقة، وتصور حلول لها.

وقد شهدت أشغال هذا اليوم الدراسي مداخلات الأحزاب السياسية، حزب الأصالة والمعاصرة وحزب التجمع الوطني للأحرار وحزب العدالة والتنمية وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، واختتم اللقاء برفع توصيات كان أهمها العمل على محاربة التمييز على أساس الإعاقة و ضرورة العمل على إدراج بعد الإعاقة في المخططات والسياسات العمومية من أجل فتح المجال أمام هذه الشريحة من المجتمع وذلك من منطلق حقوقي وليس على أساس إحساني

http://www.elhadat24.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%88%D9%85-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84.html

تقرير حول الانتهاكات والخروقات التي طالت الحريات والحقوق بإقليم تازة

رغم **اجتماع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس مكناس** بتكليف من المجلس الوطني لحقوق الانسان، يوم الأربعاء 13 ماي 2015 بمقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل مع الهيئة المحلية للدفاع عن الحريات والحقوق بتازة، وبعد تزويدهم بتقرير مفصل حول الانتهاكات والخروقات التي طالت الحريات والحقوق بالإقليم في كل من مدينة تازة وتاهلة، إلا أنه لحدود الساعة لم يصدر أي تقرير من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان حول التحقيق الذي قاموا فيه في الموضوع.

وحرصا منا على تنوير الرأي العام بمختلف الوقائع والأحداث موضوع الانتهاكات والخروقات التي طالت الحريات والحقوق بالإقليم في كل من مدينة تازة وتاهلة ، فقد تم جمع المعطيات ذات الصلة بهذا الملف والتي تم توزيعها على الشكل التالي :

الخرق الذي طال الحق في الاحتجاج السلمي والحق في السلامة البدنية بمدينة تازة

ر ت	نوع الخرق	الجهة صاحبة الخرق	الجهة المستهدفة بالخرق	ملاحظات
01	منع الوقفة الاحتجاجية ليوم الخميس 19 مارس 2015 أمام مقر عمالة الإقليم	باشا مدينة تازة باشا مدينة تازة	الفرع الإقليمي للاتحاد الوطني للمتصرفين المغاربة بتازة	قرار المنع تحت عدد 1100 بتاريخ 18 مارس 2015
02	منع الوقفة الاحتجاجية ليوم الأربعاء 25 مارس 2015 أمام مقر باشوية تازة	باشا مدينة تازة باشا مدينة تازة باشا مدينة تازة	الفرع الإقليمي للاتحاد النقابي للموظفين والموظفات بتازة الفرع الإقليمي للنقابة الوطنية للجماعات الترابية والتدبير المفوض بكدش	قرار المنع تحت عدد 1165 بتاريخ 23 مارس 2015 . تم تحويل الوقفة الاحتجاجية أمام مقر النقابة ليتم تطويقها ومنعها بشكل عنيف
03	منع الوقفة الاحتجاجية ليوم الخميس 02 ابريل 2015 أمام مقر الباشوية	باشا مدينة تازة باشا مدينة تازة	السلطات المحلية والإقليمية الهيئة المحلية للدفاع عن الحريات والحقوق بتازة	قرار المنع تحت عدد 1283 بتاريخ 31 مارس 2015 توصلت مكونات الهيئة الثمانية بقرار المنع
04	منع الوقفة الاحتجاجية ليوم الأحد 19 ابريل 2015 بساحة الاستقلال بتازة	باشا مدينة تازة باشا تازة	التنسيق الثلاثي النقابي – كدش-امش- فدش- الاتحاد الإقليمي لنقابات تازة	تم تنظيم الوقفة الاحتجاجية في المكان والزمان المذكورين.

07	منع النقابات من التعبئة و توزيع منشير الإضراب ليوم 29/10/2014 التضييق ومحاصرة الفعاليات الحاضرة أمام بوابة السجن بتازة في استقبال المعتقل السياسي عبد الصمد الهيدوربتاريخ 10/02/2015 التضييق على نشاط حقوقي بتاريخ 14/2/2015 خلال تنظيم حفل استقبال المعتقلين السياسيين . التضييق ومنع نشاط لتخليد ذكرى الفقيد نبيل الزوهري بحي الكوشة بتاريخ 17/3/2015 . التضييق على نشاط حقوقي بمناسبة الذكرى الرابعة لحركة 20 فبراير بتاريخ 20/2/2015 . منع من استعمال القاعات العمومية.	سياسيون و حقوقيون ضمنهم أعضاء من ج م ح ا. الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان عائلة وأصدقاء الفقيد وفعاليات حقوقية فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان + نشطاء الحركة. الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان		تمت محاصرة مقرات النقابات وعدم السماح بتنظيم التجمعات الاحتجاجية حتى أمام مقراتها . تم بعد ذلك مهاجمتهم واعتقال البعض ليطلق سراحهم بعد ذلك. محاصرة مقر الجمعية والتدخل العنيف في حق المشاركين. تمة توجيه قرار المنع تحت عدد1068 بتاريخ 17/3/2015 لجهة غير معنية مباشرة بتنظيم هذا النشاط وهي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان . محاصرة مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة كمثل عرض حقوقي حول الحقوق والحريات في ظل الدستور الجديد بتاريخ 16/11/2014

الخرق الذي طال الحق في التنظيم النقابي والجمعوي بمدينة تازة

ر.ت	نوع الخرق	الجهة صاحبة الخرق	الجهة المستهدفة بالخرق	ملاحظات
01	رفض تسلم الملف القانوني لمكتب نقابي	باشا مدينة تازة	فرع الجامعة الوطنية للتعليم-تازة المدينة- فرع الجامعة الوطنية للتعليم –فرع مغراوة- المكتب الإقليمي لاتحاد شباب التعليم بتازة المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي – امش- المكتب النقابي للجامعة الوطنية للتعليم بواد امليل.	عقد الجمع العام بتاريخ 18/01/2015 عقد الجمع العام بتاريخ 11/01/2015 عقد الجمع العام بتاريخ 25/01/2015 عقد الجمع العام بتاريخ 07/12/2014 ابتداء من شهر فبراير 2014
02	رفض تسلم الملف القانوني لمكتب نقابي	باشا مدينة تازة		
03	رفض تسلم الملف القانوني لمكتب نقابي رفض تسلم الملف القانوني لمكتب نقابي	باشا مدينة تازة		
04		باشا مدينة تازة		
05	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي	باشا مدينة تازة		
06		باشا مدينة تازة		
07	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي.	باشا مدينة تازة		
08	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي.	باشا مدينة تازة		
09	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي	باشا مدينة تازة		
10		باشا مدينة تازة		
11	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي	عامل إقليم تازة وباشا مدينة تازة باشا تازة	المكتب النقابي للجامعة الوطنية لعمال و موظفي الجماعات المحلية بالجماعة الحضرية لتازة المكتب النقابي لعمال شركة سوطرازا المكتب النقابي للنقابة الوطنية للتعليم فرع تازة – كدش المكتب النقابي للصيد البحري– كدش- المكتب النقابي للنقابة الوطنية للمالية – كدش- مكتب النقابي لاكنول اكري بتازة - كدش المكتب النقابي لقطاعي التجهيز والنقل بتازة– كدش على سبيل المثال لا الحصر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان + الاتحاد الإقليمي لنقابات تازة +المركز المغربي لحقوق الإنسان ... جمعية المشكاة للخدمات الصحية، مركز رصد للدراسات و الأبحاث والحقوق و الحريات.	ابتداء من 21/10/2014 ابتداء من يونيو 2014 سلم الملف القانوني لباشوية تازة بتاريخ 24/3/2015 سلم الملف القانوني بتاريخ 31/12/2014 سلم الملف القانوني بتاريخ 18/3/2015 سلم الملف القانوني بتاريخ 19/3/2015 سلم الملف القانوني بتاريخ 03/4/2015 غياب باشا المدينة بشكل كبير عن مقر عمله وقد تم تنبيه المسؤولين لهذا الأمر دون رد . غياب تعليل الرفض في هذا الملف. بدون تقديم تعليل لهذا الرفض.
12	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي			
13	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي لمكتب نقابي			
14				
15	رفض منح الوصل المؤقت او النهائي رفض عقد لقاءات مع الإطارات النقابية والحقوقية والجمعوية وكل المتضررين من المواطنين و المواطنات. رفض تسليم الوصل المؤقت او النهائي رفض تسلم اخباربعقد جمع عام لمركز حقوقي.			

بعض الخروقات التي طالت الحريات والحقوق بمنطقة تاهلة

ر.ت	نوع الخرق	الجهة صاحبة الخرق	الجهة المستهدفة بالخرق	ملاحظات
01	رفض تسلم الملف القانوني لتجديد المكتب سواء عن طريق أعضاء المكتب اوعن طريق المفوض القضائي.	باشا تاهلة	الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان	ابتداء من 18/02/2015 كان مقررا تنظيمها بقاعة اورثو وهي قاعة خاصة
02	منع ندوة فكرية حول الحمائية وحقوق الانسان .	باشا تاهلة	الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان	
03	توجيه وابل من التهديدات للمواطنين والحقوقيين عاي اثر الاحتجاجات لساكنة تاهلة حول ارتفاع فاتورة الماء بتاريخ 21 اكتوبر الى 23 نونبر 2014.	باشا تاهلة	ساكنة تاهلة + الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.	بتاريخ 23 يوليوز 2014
04	استدعاء مواطنين وترهيبهم بفصل ابنائهم من الجندية وتوجيه رسائل تهديدية وترهيبية .	باشا تاهلة	مواطنين من تاهلة + بعض اعضاء المكتب المحلي للجمعية وخصوصا رئيس الفرع المحلي.	تم منع الوقفات الاحتجاجية بالقوة
05	منع لمجموعة من الوقفات الاحتجاجية.	باشا تاهلة	الفرع المحلي للجمعية	

عن: الهيئة المحلية

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل - الاتحاد المغربي للشغل

الاتحاد الإقليمي لنقابات تازة – حزب النهج الديمقراطي

حزب المؤتمر الاتحادي - نقابة المحامين بالمغرب -تازة

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتازة - المركز المغربي لحقوق الإنسان بتازة

http://www.taza-online.com/index.php/permalink/5182.html

Droits de l'Homme 15/7/15/2

Une délégation de la clinique juridique de l'Université d'Al Qods en visite à la CRDH Casablanca-Settat

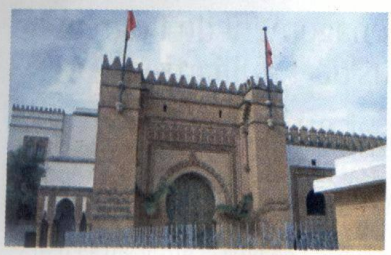

Dans le cadre du projet des cliniques juridiques piloté par la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Casablanca-Settat et le Réseau américain global du droit d'intérêt public (Pilnet), la CRDH de Casablanca-Settat organise du 18 au 27 août 2015 une visite d'étude sur l'expérience marocaine en matière de justice transitionnelle et des droits de l'Homme au profit d'une délégation de la clinique juridique de la Faculté de droit à l'Université d'Al Qods (Palestine).

Cette visite a pour objectif la réalisation d'une étude de terrain concernant le processus de justice transitionnelle et de consécration des droits de l'Homme au Maroc et l'échange d'expérience dans le domaine des cliniques juridiques. Au programme de cette mission figurent notamment des visites à la CRDH et au siège du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) afin de s'enquérir des missions et prérogatives du Conseil et de ses commissions régionales ainsi que des autres institutions constitutionnelles, outre des rencontres avec des experts, des chercheurs et des acteurs de la société civile concernés par les questions de justice transitionnelle et des droits de l'Homme. Le programme comprend également des présentations et des formations sur les mécanismes d'observation et de documentation des violations des droits de l'Homme. Au terme de cette visite, une journée d'étude sur les cliniques juridiques aura lieu au siège de la CRDH avec pour objectif l'échange d'expérience entre la clinique juridique de l'Université Al Qods et celle de l'Université Hassan Ier de Settat. ■